### بنهاية السبعة أشهر الأولى من السنة المالية

# «الوطني»: ارتفاع أسعار النفط الكويتي يعزز الإيرادات ويقلص عجز الموازنة

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ"الوطني" أن العجز المالي للكويت بلغ 1.2 مليار دينار بنهاية السبعة أشهر الأولى من السنة المالية 2022/2021 (أبريل إلى أكتوبر)، بانخفاض عن مستوى العجز المسجل بنهاية الفترة المماثلة من السنة المالية 2021/2020 بقيمة 3.8 مليار دينار، وفقا للبيانات الأولية الصادرة عن وزارة المالية.

ارتفاع إجمالي الإيرادات بنسبة 80 %، على أساس سنوي، نتيجة ارتفاع العائدات النفطية، إذ حقق ما يوازي 88 % من تقديرات إيرادات الموازنة للعام بأكمله. ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى ارتفاع سعر خام التصدير الكويتي بنسبة 104 %، على أساس سنوي، ليصل في المتوسط إلى 72.3 دولاراً للبرميل خلال تلك الفترة. كما زاد إنتاج النفط الخام هامشياً فقط (+ 2.8 % على أساس سنوي، ليصل في المتوسط إلى 2.41 مليون برميل يومياً).

ارتفعت الإيرادات غير النفطية 47 %، على أساس سنوي، لتصل إلى 1.1 مليار دينار (60 % من تقديرات موازنة العام بأكمله). ويرتبط ذلك إلى حد كبير بزيادة "الإيرادات الأخرى" (+74 % على أساس سنوي) – التي تمثل الإيرادات من الكهرباء والمياه و الخدمات الحكومية الأخرى. ومن الجدير ذكره بأن الكويت قد استلمت مدفوعات تعويضات لجنة الأمم المتحدة (جراء غزو العراق للكويت في عام 1990) بقيمة 1.47 مليار دولار (0.4 مليار دينار) في أبريل ويوليو وأكتوبر من العام الحالي، بينما يتبقى مبلغ 629 مليون دولار للسداد. كذلك ارتفعت الضرائب والرسوم (29 % من الإيرادات غير النفطية) بنسبة 3.7 % على أساس سنوي لتصل إلى 0.3 مليار دينار، بفضل تعافي الواردات من تداعيات الجائحة.

من جهة أخرى، بلغ إجمالي الإنفاق خلال السبعة أشهر 10.8 مليار دينار، بزيادة كبيرة بلغت 18.2 % عن المستويات المسجلة في الفترة المماثلة من العام الماضي، مما يعكس جزئياً تأخير تسجيل المعاملات المالية خلال العام المالي السابق بسبب الجائحة. وقد ارتفعت النفقات الجارية (92 % من إجمالي الإنفاق) بنسبة 16.6 %، على أساس سنوي، إلى نحو 10 مليارات دينار، وسط زيادة رواتب الموظفين إلى 4.6 مليار دينار. كما ارتفع الإنفاق على السلع والخدمات (التي تشمل مشتريات الوقود لتوليد الكهرباء) بنسبة 22 % على أساس سنوي إلى 1.8 مليار دينار، في حين تراجعت المنح (التحويلات إلى الهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة) إلى 2.2 مليار دينار (27– % على أساس سنوي). وبصفة عامة، يبدو أن الجهود الحكومية لتقليص النفقات خلال السنة المالية الحالية – والتي تأتي ضمن خطوات أخرى تستهدف تخفيض الإنفاق الحكومي بنسبة 10 % – قد آتت ثمارها، على الرغم من أن الطبيعة المؤقتة للبيانات الأولية تشير لصعوبة تأكيد ذلك.ويبدو أن الإنفاق الرأسمالي، الذي كان ضعيفا خلال الشهرين الأولين من السنة المالية 2022/2021، قد اكتسب بعض الزخم بداية من شهر يونيو، إذ ارتفع بنسبة 41 % على أساس سنوي ليصل المتوسط الشهري له إلى 0.2 مليار دينار خلال الفترة الممتدة ما بين يونيو إلى أكتوبر. إلا ان الإنفاق الرأسمالي ما يزال أقل بكثير من مخصصات موازنة العام بأكمله، ممثلاً 33 % من هذه المخصصات. ومن المتوقع أن يرتفع الإنفاق الرأسمالي في الأشهر المقبلة في ظل رفع الحكومة للإنفاق الرأسمالي لهذا العام بنسبة 13.4 % ضمن الموازنة العامة ليصل إلى 2.6 مليار دينار. ووفقاً لوثائق الميزانية، سيتم توجيه تلك الأموال نحو تعزيز البنية التحتية (تطوير المطار: 0.4 مليار دينار، والرعاية الصحية: 0.14 مليار دينار). إلا انه استناداً إلى البيانات التاريخية، فيتوقع أن تصل النفقات الرأسمالية إلى حوالي 80 % فقط (2.0 مليار دينار) من مخصصاتها المدرجة في الموازنة العامة، مما سيساهم ذلك في خفض إجمالي النفقات إلى أقل من المستويات الواردة في موازنة السنة المالية.

وبصفة عامة، استفادت الميزانية العامة للكويت بشكل واضح من ارتفاع أسعار النفط خلال الأشهر الأخيرة مع انخفاض العجز المالي بأكثر من المتوقع في السبعة أشهر الأولى من السنة المالية 2022/2021. كما قد يكون العجز في نهاية العام المالي أقل بكثير من تقديراتنا السابقة والبالغة حوالي 10.5 % من الناتج المحلي الإجمالي، مع الأخذ في الاعتبار أيضا الجهود التي تبذلها الحكومة لخفض الإنفاق. وفيما نأمل أن يؤدي نجاح الحوار الوطني وتشكيل حكومة جديدة في الفترة المقبلة إلى بعض المبادرات الملموسة نحو الإصلاح المالي، فقد ألقى شح السيولة الناجم عن شبه استنفاد اصول صندوق الاحتياطي العام الضوء على ضرورة إصدار قانون الدين العام الجديد أو السماح للحكومة بالسحب من صندوق الأجيال القادمة لتلبية احتياجاتها التمويلية على المدين القصير والمتوسط. وعلى نطاق أوسع، يجب إعطاء الأولوية للتنويع الاقتصادي وإصلاحات القطاع الخاص لتعزيز الإيرادات غير النفطية والحد من تعرض الحكومة لتقلبات أسعار النفط.

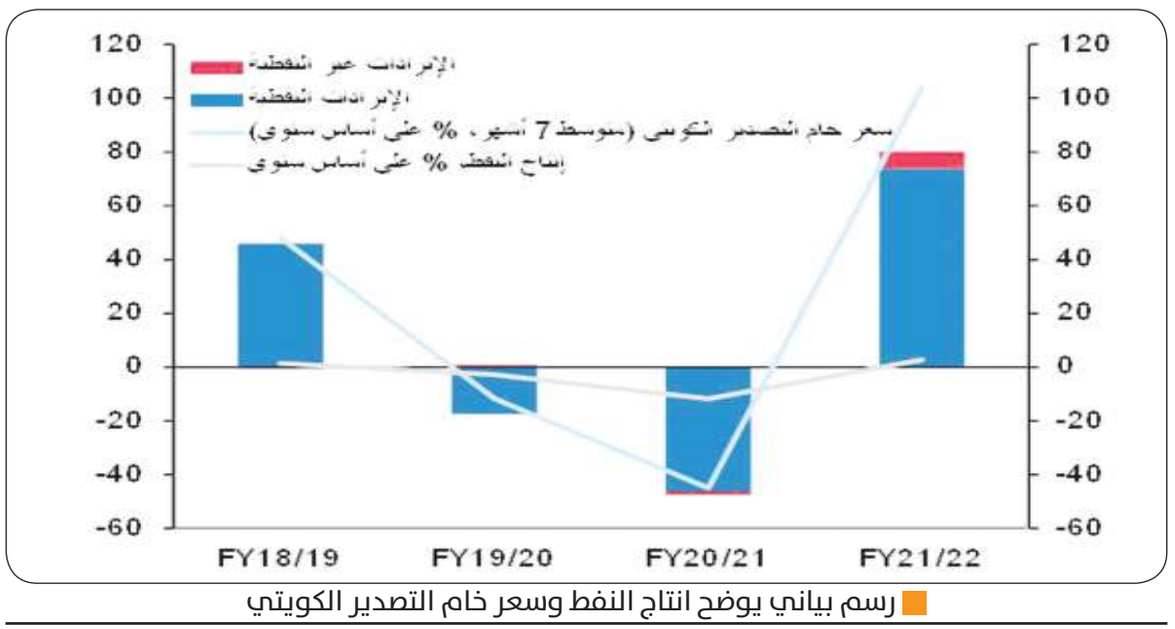

رسم بياني يوضح انتاج النفط وسعر خام التصدير الكويتي

# «أوبك+» تتفق على تثبيت زيادة الإنتاج.. والنفط يتراجع 2 في المئة

أوبك تحاول مواجهة اضطرابات السوق

قال مصدر في أوبك بلس إن المجموعة اتفقت، أمس الخميس، على المضي قدما في الزيادة المقررة في إنتاج النفط في يناير المقبل بقيمة 400 ألف برميل يوميا، لتتراجع أسعار النفط عقب الإعلان عن القرار بنسبة تجاوزت 2%.

وأضاف المصدر أن الإجتماع المقبل للمجموعة سيكون في الرابع من يناير المقبل.

وقالت مصادر في وقت سابق، قبيل الإجتماع الوزاري واجتماع المراقبة الوزارية لمجموعة الدول المصدرة للنفط وحلفائها، إن الاتجاه الذي كان سائدا في الاجتماع هو الالتزام بخطة إنتاج النفط الحالية.

وأوبك وحلفاؤها على خلاف مع الولايات المتحدة التي طلبت من المجموعة زيادة إنتاجها لدعم الاقتصاد العالمي، لكن الدول المنتجة تقول إنها لا تريد عرقلة تعاف ضعيف لصناعة الطاقة بتخمة جديدة في المعروض.

وبحسب وحدة الأبحاث الداخلية في منظمة أوبك من المتوقع ظهور فائض في أسواق النفط العالمية خلال الربع الأول من العام الحالي بمقدار 3 ملايين برميل يومياً، ويمكن أن يصل إلى 4.8 ملايين برميل يوميا وفق السيناريو الأسوأ لتطورات الطلب على النفط.

وقال ديامانتينو بيدرو أزيفيدو، وزير طاقة أنغولا التي ترأس الدورة الحالية لأوبك، في كلمة افتتاحية أمام اجتماع للمنظمة، أمس الأربعاء: "في هذه الأوقات المضطربة، من الضروري أن نظل نحن والدول غير الأعضاء في أوبك...حذرين في نهجنا وأن نأخذ زمام المبادرة بحسب متطلبات ظروف السوق".وقالت روسيا والسعودية، وهما أكبر الدول المنتجة في أوبك+، قبل اجتماعات هذا الأسبوع، إنه ليست هناك حاجة لأن تقوم المجموعة برد فعل غير محسوب لتعديل سياسة الإنتاج.

وقال العراق إن من المتوقع أن تمدد أوبك+ سياسة الإنتاج الحالية على المدى القصير.وبعد ارتفاعات أقل من 1% في بداية تداولات اليوم الخميس، تراجعت أسعار النفط بعد الإعلان عن قرار أوبك بلس 2%.وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت 2%، إلى 67.5 دولار للبرميل، بعد أن تراجعت 0.5%، في الجلسة السابقة.

وتراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 2.3%، إلى 63.65 دولار للبرميل.

من ناحيته، قال وزير النفط العراقي إحسان عبدالجبار ، إن تراجع أسعار النفط الخام مؤخراً كان بفعل المخاوف من توصية فنية لمنظمة الصحة العالمية بشأن متحور فيروس كورونا الجديد "أوميكرون".

وقال يوسف الشمري الرئيس التنفيذي لشركة سي ماركتس إنه رغم أن الشهر الماضي كانت الزيادة المقررة 400 ألف برميل يوميا، إلا أن الزيادة التي جرى ضخها في السوق بلغت 220 ألف برميل يوميا، وفقا لأحدث الاستطلاعات لأن هناك منتجين كان لديهم بعض المشاكل في الإنتاج.

وفيما يتعلق بسحب أميركا من مخزوناتها النفطية، قال الشمري في مقابلة مع العربية قبل صدور قرار أوبك بلس، إنه طالما كانت أسعار النفط أقل من 80 دولارا للبرميل فإن السحب من المخزونات سيكون أقل جدوى لأميركا.

وأوضح أن الولايات المتحدة لا تستطيع السحب من المخزنات لمدة أكثر من 3 أشهر لأن هذا يضر بأمن الطاقة لديها.

وأشار إلى أن الحل الوحيد أمام أميركا هو زيادة انتاجها الحالي من النفط، لأنه الآن أقل بنحو مليوني برميل يوميا مقارنة بمستويات عام 2019.

# بهبهاني يبحث موضوعات مشتركة مع وزير المالية المصري

وزير المالية المصري مستقبلا أحمد بهبهاني

استقبل الدكتور محمد معيط ، وزير المالية في جمهورية مصر العربية ، بمكتبه أحمد اسماعيل بهبهاني رئيس اللجنة المنظمة لمعرض الكويت للطيران 2022، ورئيس تحرير "الخليج" الكويتية .

تناول اللقاء العلاقات المصرية الكويتية التاريخية الراسخة، وعددا من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك .

وقد تقدم بهبهاني بالشكر إلى الوزير المصري على حفاوة الاستقبال ، متمنيا له دوام الصحة والعافية.

# «تسلا» تودع كاليفورنيا وتنتقل مقرها إلى تكساس

تسلا تنقل مقرها الرئيسي

قالت شركة تسلا رسمياً وداعاً لكاليفورنيا بعدما كشفت في ملف تنظيمي مُقدم للجنة الأوراق المالية والبورصات الأميركية أن المقر الرئيسي للشركة موجود الآن في مصنعها العملاق أو غيغا فاكتوري، في أوستن بولاية تكساس.

وأعلن الرئيس التنفيذي إيلون ماسك، الذي اشتبك مع مسؤولي الصحة العامة في مقاطعة ألاميدا، كاليفورنيا، خلال الأيام الأولى لوباء فيروس كورونا، عن الخطة في الاجتماع السنوي لمساهمي تسلا في أكتوبر دون إعطاء جدول زمني.

ومن المقرر أن ينتج مصنع أوستن التابع لشركة تسلا، الطراز Y والشاحنة الكهربائية القادمة، حيث يوشك على الانتهاء من البناء والدخول في الإنتاج.

وقال ماسك إن ندرة المساكن ذات الأسعار المعقولة في منطقة خليج سان فرانسيسكو وأوقات التنقل الطويلة كانت من بين العوامل التي تحد من قدرة تسلا على التوسع. لكن ستحافظ الشركة على موطئ قدم قوي في المنطقة وتقوم ببناء مصنع جديد لتصنيع بطاريات التخزين التي يُطلق عليها اسم ميغاباك Megapack.

# «المركزي» المصري يطرح أذون خزانة بمليار دولار الأسبوع المقبل

قال البنك المركزي المصري في بيان أمس الخميس، إنه سيطرح أذون خزانة لأجل عام بقيمة مليار دولار في عطاء يوم الاثنين 6 ديسمبر. وستكون التسوية في 7 ديسمبر.

كانت الحكومة المصرية حصلت على موافقة للانضمام إلى مؤشر "جي بي مورغان" لسندات حكومات الأسواق الناشئة اعتبارا من 31 يناير.

سيكون لمصر وزن تقديري في المؤشر عند 1.85 %. كما حوالي 14 فئة من السندات الحكومية المقومة بالجنيه المصري وقيمتها الإجمالية 26 مليار دولار، مؤهلة للمؤشر القياسي. ومتوسط عائد تلك السندات 14.9 % ومدتها 2.9 عام.

من المتوقع أن تدخل مصر بـ 14 إصدارا، بقيمة إجمالية حوالي 24 مليار دولار.